المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية

"دراسة تطبيقية على موظفي الإدارة العامة بالمصارف التجارية الليبية"

أ.د. مصطفى ساسي أفتوحة
عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة صبراتة
eftuham@yahoo.com

أ. كريمة الهادي ابوشعالة
عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للعلوم والتقنية الأصابعة
kashaala179@gmail.com

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات (الصعوبات والمشاكل) التي تواجه تطبيق صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية في المصرف شمال افريقيا بليبيا، ولتحقيق ذلك تم توزيع مجموعة من الاستبانات بمقر المصرف الرئيسي كدراسة حالة للدراسة حيث تم توزيع 50 مفردة وتم استرجاع 45 مفردة، وتم الاعتماد على قائمة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات والأسلوب الوصفي لتحليل اجابات المشاركين في الدراسة، ومن خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها توجد بعض المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا، وبناءا على النتائج الي تم التوصل اليها اوصت الدراسة بضرورة توفير كوادر مصرفية متخصصة في مجال صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية، و الرفع من مستوى العلم الفقهي الشرعي لدي العاملين بالمصرف.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1. المقدمة:

كانت المصارف ولازلت عصب الاقتصاد ومحركها الرئيسي لما لها من دور إيجابي في تقديم الخدمات والتمويل والاستثمار، وقد مرت المصارف كغيرها من المؤسسات المالية بتطورات عديدة استجابة لرغبات عملائها، ومن هنا برزت فكرة المصارف الإسلامية وهي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع تعاملاتها بالشريعة الإسلامية، وقد استطاعت بسياستها المرنة استقطاب العديد من المدخرين الذين يرفضون التعامل بالفوائد الربوية، فكانت ملاذاً آمناً لمدخراتهم واستثماراتهم، وأصبحت

للمصارف الإسلامية دوراً مهما في التنمية الاقتصادية من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار.

وليبيا كغيرها من الدول توجهت إلى الصيرفة الإسلامية من خلال المصارف العاملة حيث قدم مصرف الجمهورية سنة 2009 صيغة التمويل بالمرابحة، وأصدر المصرف المركزي تعديل في قانون المصارف لسنة 2005 برقم (46) لسنة 2012 اضاف فصل خاص بالصيرفة الاسلامية القانون رقم 1 لسنة 2013 انهى بموجبه التعامل الربوي في المصارف، إلا أن المتتبع لواقع المصارف في ليبيا يجد أنها لا تتعامل إلا بصيغة التمويل بالمرابحة فقط، لم تقدم أي صيغ تمويل إسلامية أخرى وذلك لوجود مجموعة من المعوقات التي تقف حائلا امام تطبيق صيغ الصيرفة الاسلامية.

2. مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق تنحصر المشكلة في التساؤل التالي:

– ما هي التحديات(المشاكل والصعوبات) التي تحول دون تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

3. أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي الذي تهدف إليه الدراسة هو دراسة تحديات تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية في ليبيا، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على معوقات الداخلية تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.
- التعرف على معوقات الخارجية تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

4. فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الفرض الرئيسي التالي:

– توجد معوقات يمكن ان تحول دون تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

وللتحقق من الفرض الرئيسي تمت صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الاولى: توجد معوقات داخلية يمكن ان تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامي.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد معوقات خارجية يمكن ان تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

5. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الادبيات المتعلقة بموضوع الصيرفة الاسلامية من حيث معوقات وإمكانيات تطبيقها, حيث اعتمد الباحثان على البيانات الاولية من خلال استبانه تم توزيعها على المبحوثين للوقوف على هذه الامكانيات والمعوقات، وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS وكذلك بالاعتماد على المصادر الثانوية كالتقارير والكتب والدوريات والأوراق العلمية والعملية ذات الصلة.

6. مجتمع وعينة الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة موظفي مصرف شمال إفريقيا بجميع فروعه، اما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عرضية من العاملين بمصرف شمال أفريقيا الرئيسي والبالغة 50 موظف لمعرفة وجهة نظرهم عن موضوع الدراسة.

7. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: مقر مصرف شمال أفريقيا في طرابلس.
- الحدود الزمنية كانت فترة إعداد الدراسة 13 -2-2020 الي 15-5-2020م.

8. مصطلحات الدراسة:

- التمويل الإسلامي: هو "تمويل عيني أو مالي يقدم للمنشآت المختلفة بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية" (الرفيعي وآخرون، 2012:ص 23)
- التنمية المستدامة: هي "التنمية التي تلبي احتياجات الأشياء الحاضرة دون المساواة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها" (حجاوي، 2011:ص 34)

9. الدراسات السابقة:

– دراسة (مقداد وحلس، 2005) بعنوان "دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصادية في فلسطين" وقد هدفت إلى التعرف دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمارات في فلسطين، وقد اعتمدت على البيانات المنشورة لدى البنوك الإسلامية في قطاع غزة بالإضافة إلى الاستعانة بأسلوبي المقابلة والاستبانة للحصول على البيانات الأولية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني أثر سلباً على مشاركة المصارف الإسلامية الفلسطينية في التنمية.

– دراسة (بوزيد، 2010) بعنوان "التمويل الإسلامي للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة" وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على بنك البركة الجزائري وأهم الصيغ الإسلامية التمويلية لديه، و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب الاستبانة، وخلصت الدراسة إلى محدودية مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب قلة الصيغ التمويلية الإسلامية المعتمدة في البنك.

– دراسة (الرفيعي وآخرون، 2012) بعنوان "المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية" وقد هدفت إلى توضيح دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليل الاستنتاجي،

وقد خلصت غلى نتائج أهمها تواجه المصارف الإسلامية مجموعة معوقات ومخاطر تحد من تحقيق أهدافها.

– دراسة (البقاعي، 2014) بعنوان "تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات 2007– 2011" وقد هدفت إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في سورية، واستندت على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت إلى نتائج أهمها قلة عدد المصارف الإسلامية في سورية، وأن الأسلوب المهمين في المصارف الإسلامية أسلوب المرابحة.

– دراسة (الطيف، 2015) بعنوان "الصرفة الإسلامية ودورها في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة" هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الصيغ التمويلية الإسلامية وخصائصها وأهميتها وأهم المعوقات التي تواجهها، ولتحقيق ذلك اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الأسلوب المكتبي وتحليل الإحصاءات والبيانات المتاحة عن الدراسة، وتوصل الدراسة لنتائج أهمها افتقار الصيرفة الإسلامية لآلية تقييم المخاطر المبينة على أسس علمية، إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة توضح آلية العمل بهذا الأسلوب.

– دراسة (المشني وناشف، 2018) يعنوان " دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة" و قد هدفت إلى تسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والاستقرائي، وأهم النتائج التي توصلت إليها إن للمصارف الإسلامية دور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاث.

– دراسة (محمد، 2018) بعنوان "معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق" وقد هدفت إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجهها المصارف الإسلامية في عمليات التنمية، ولتحقيق ذلك اعتمدت على الأسلوب

الاستقرائي التحليلي والاستنباطي، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها ابتعاد المصارف الإسلامية عن مبادئها الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب اعتمادها على الأدوات التمويلية التقليدية.

التعليق عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة إنها تعتبر مدخلا لمزيد من الأبحاث في مجال التمويل الإسلامي، فهذه الدراسة تطرقت إلى التمويل الإسلامي وأهم المعوقات التي تواجه المصارف الليبية في استخدام كافة أدوات الصيرفة الإسلامية التنموية، حيث أنها قدمت مجموعة اقتراحات والتي لو تم تطبيقها في المصرف محل الدراسة فإنها ستمكنه من تطبيق كافة أدوات الصيرفة الإسلامية للتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً: الإطار النظري:

مفهوم الصيرفة الإسلامية:

تمهيد:

تعرض القطاع المصرفي في ظل العولمة إلى عدة أزمات مالية ومصرفية، كادت تنهي النظام المصرفي مما رأى العديد من الباحثين والاقتصاديين في بعض الدول ضرورة التخلي عن المبادئ التي جاءت بها العولمة المالية، ولكن وجهة نظر الولايات المتحدة ليس بالحد من العولمة، وإنما تطبيق نظام مصرفي قادر على مواجهة الأزمات، ومن هنا برزت أهمية اتباع نظام المصرفي الإسلامي بعدما اثبت قدرته على مواجهة الأزمة التي عصفت بأكبر المصارف العالمية، وذلك بإقرار من المنظمات الدولية كصندوق الدولي والكثير من الباحثين الاقتصاديين الغرب.(غراف، 2012)

ويعرف التمويل الإسلامي (الصيرفة الإسلامية) بأنه " تقديم المال من طرف إلى آخر وفقاً لقواعد وأحكام ومبادئ الشريعة اللإسلامية بموجب أحد صيغ التمويل الجارة شرعاً، وذلك مقابل عوض معلوم أو بدون عوض، للاستفادة منه في الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التنموية المباحة شرعاً" (عبادة و ملحم، 2019: ص289)

مبادئ التمويل الإسلامي:

التمويل الإسلامي تحكمه عدة مبادئ وقواعد منها: (الصالحي و آمين، 2012)

- وجود ملكية حقيقية: بتوفر حق الملكية يعطى المالك حق الملكية على جميع الزيادات المتولدة في ذلك الشيء سواء قد حصلت بعوامل إرادية أو غير إرادية أم بفض المالك أو فيما لازم بعوامل العرض والطلب في السوق.
- الصدق في المعاملة والوفاء بالعهد بما يتعلق بالتعامل بالتمويل المصرفي.
- إيجاد البديل المناسب: حيث يسعى التمويل الإسلامي إلى إيجاد البديل المناسب للفائدة فيما يباشر من أعمال استثمارية ويتمثل هذا البديل في تنظيم الأرباح المشاركات التي تتم بين رب المال وبين العامل عليه.

صيغ وأساليب الصيرفة الإسلامية:

- المضاربة: هي اتفاق بين طرفين أحدهما المصرف يقدم المال ويسمى (رب المال) والآخر المضارب يقدم جهده ويتم تقسيم الربح بينهما حسب ما هو متفق عليه.(نعمة و نجم، 2010)، وفي حالة وجود خسارة يتحملها رب المال إلا في حالة وجود تقصير أو إهمال من المضارب هنا يتحمل الخسارة بقدرها، وتتميز المضاربة بتحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج، والكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، والعدالة في توزيع العائد، وأخيراً زيادة الاستثمار وفرص التشغيل. (نصر الله، 2017)
- الاستصناع: هو اتفاق بين أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة وبين المصرف على أن يتم قيام أصحاب الحرف بتصنيع أدوات وآلات محددة المواصفات، بأثمان متفق عليها مسبقا أو على أقساط، لمساعدة الحرفيين من شراء مستلزماتهم من مواد الخام ثم تسليمها للمصرف لبيعها بمعرفته. (الرفيعي وآخرون،2012)
- المرابحة: هي عبارة عن بيع السلعة بثمن شراؤها مضافاً إليها ربح معلوم (درغال، 2007) ولها شكلان إما مرابحة بسيطة ثنائية الأطراف أو المرابحة للأمر الشراء ما

يعرف بالمرابحة المصرفية وفيها يقوم المصرف بشراء تجهيزات المشروع ومن ثم بيعها له مع هامش ربح معين متفق عليه بثمن مؤجلاً، وهذا الأسلوب يناسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومبتكري المشروعات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يقوم المصرف بتوفير احتياجات المشروع وتحمل المخاطرة نيابة عنه.(إجبارة وإجبارة، 2016)

- المشاركة: هي اتفاق بين المصرف والطرف الآخر (المتعامل) للاشتراك في رأس المال لإنشاء أو تطوير مشروع قائم، ويتم توزيع الأرباح حسب الاتفاق بينهما، أما الخسائر فتكون حسب نسبة رأس المال، وقد تكون المشاركة دائمة أو متناقصة. (أبو محيميد، 2008)
- السلم: وهو عكس البيع المؤجل، فهو عبارة عن عقد بين طرفين يتم فيه تأجيل تسليم المبيع وتعجيل تسليم الثمن، على أن يتم تسليم السلعة في تاريخ مستقبلي. (مشتهي، 2011)
- الإجارة: هو عقد بين طرفين بين المؤجر (المصرف) والمستأجر، يتم فيه نقل الانتفاع لموجود ثابت من الطرف الأول إلى الطرف الثاني مقابل اجر معين خلال فترة محددة وهذا م ايسمى بالتأجير التشغيلي، أما التأجير المنتهي بالتمليك فهو عقد تمليك قانوني للموجود إلى المستأجر عند انتهاء لإجارة إما عن طريق البيع أو الهبة. (محمد، 2018)

مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بصيغ الصيرفة الإسلامية:

تعتبر التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي عملية متعددة الأبعاد تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبعد البيئي، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة علميا من المنظور الإسلامي، ويؤكد هذا المنظور أن الإنسان خليفة الله في الأرض ويحق له الانتفاع بمواردها بما يوافق الشريعة الإسلامية، مع مراعاة عدم إهدار حق الأجيال القادمة. (فراح، 2014)،

فالمصارف الإسلامية تقوم بدور فعال ومهم في عملية التنمية من خلال نظامها القائم على عدم التعامل بالفوائد الربوية، بالإضافة إلى أن أهم نشاطاتها لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تحصيل الزكاة من حملة الأسهم والعملاء، وإعطاء التبرعات والهبات لمستحقيها من جمعيات خيرية وصحية، أما فيما يتعلق بالبعد البيئي التنموي فيتم من خلال قيام المصارف بحماية الموارد التمويلية من التبذير والتبديد والعمل على استثمارها (محمد،2019)، وأخيراً تحقق المصارف الإسلامية البعد الاقتصادي للتنمية من خلال إقامة مشاريع استثمارية بالأساليب التمويلية المذكورة سابقاً فمثلا صيغتي المشاركة والمضاربة تعملان على تقليل ومكافحة البطالة والفقر، وكذلك تقليل تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي تجنب مشكلة التضخم. (هربان، 2015)، أما صيغة الاستصناع ودورها في التنمية الاقتصادية يكون من خلال دعم الجهود التنمية الصناعية، وإمكانية تمويل إنتاج السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات، وبما يخص الإجارة فدورها في الاقتصاد يكون من خلال توفيرها للأصول الثابتة اللازمة لإقامة المشاريع أو توسعها. (المشني وناشف، 2018)

ثالثاً: الإطار العملي:

أولا: أداة جمع البيانات

1- تصميم استمارة الاستبانة:

لقد تم تصميم استمارة الاستبانة بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهده الدراسة ويرى الباحثان ضرورة تقسيم استمارة الاستبانة إلى عدة أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2- اختبارات الصدق "الصلاحية":

للتأكد من صدق وصلاحية صحيفة الاستبانة قاما الباحثان بالاختبارات الآتية:

أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity

لقد راعى الباحثان جانب صدق المحتوي في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب- الصدق الظاهري:Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة علي أساتذة متخصصين في علم المحاسبة والإحصاء، وبعد أن تم جمع أراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبانة تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم ثلاثة مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي: كالآتي

- المجموعة الأولى: وتضم 4 أسئلة شخصية وتشمل المسمى الوظيفي، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخبرة والدورات المشاركات في الصيرفة الإسلامية.
- المجموعة الثانية: وتشمل 10 عبارات حول المعوقات الداخلية التي تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.
- المجموعة الثالثة: وتشمل 10 عبارات حول المعوقات الداخلية التي تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

وبعد عملية التعديل قاما الباحثان بتوزيع استمارات الاستبانة على جميع العاملين بمصرف شمال إفريقيا والذين عددهم حوالي (50) فرد. وبعد فترة تم الحصول على 45 استمارة استبيان صالحة للتحليل والجدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمتحصل عليه نسبة الاستمارات القابلة للتحليل.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة المسترجع%
50	45	90

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستمارات القابلة للتحليل 90% من عدد الاستمارات الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثانيا: ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدما الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2)

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن(3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن(3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة, في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

ثالثا: اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات الاختبار "أداة الدراسة" قام الباحث تم حساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا Cornbach Alpha. والصدق الذاتي عن طريق الجذر ألتربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	المعوقات الداخلية التي يمكن ان تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.	10	0.760	0.872
2	المعوقات الداخلية التي يمكن ان تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية..	10	0.780	0.883
3	المعوقات التي يمكن ان تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.	20	0.852	0.923

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معامل الثبات) ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0760 إلى 0.852) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، كذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.872 إلى 0.903) وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد علي هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: خصائص مفردات عينة الدراسة:

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمي الوظيفي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
نائب مدير عام المصرف	1	2.2
مدير إدارة التمويل والاستثمار	2	4.4
مدير إدارة المراجعة الداخلية	1	2.2
رئيس قسم	10	22.2
موظف	31	68.9
المجموع	45	100.0

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من وظيفتهم موظف ويمثلون نسبة (68.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن من وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة(22.2%) من جميع أفراد عينة الدراسة، تم يليهم ممن من وظيفتهم مدير إدارة التمويل والاستثمار ويمثلون نسبة (4.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن من وظيفتهم مدير إدارة المراجعة الداخلية ويمثلون نسبة(2.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة %
دكتوراه	1	2.2
ماجستير	2	4.4
بكالوريوس	31	68.9
دبلوم عالى	11	24.4
المجموع	45	100.0

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن درجاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (68.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم

ممن درجاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (24.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن درجاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (4.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن درجاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (2.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ هناك ارتفاع في مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
اقل من خمس سنوات	14	31.1
من5 سنوات إلى اقل من10 سنوات	15	33.3
من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة	8	17.8
من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة	5	11.1
من 20 سنة فأكثر	3	6.7
المجموع	45	100.0

من خلال الجدول رقم(6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من5 سنوات إلى اقل من10 سنوات ويمثلون نسبة (33.3%) من مفردات عينة الدراسة. تم يليه ممن سنوات خبرتهم اقل من خمس سنوات ويمثلون نسبة (31.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة. تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (17.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة. تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة ويمثلون نسبة (11.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (6.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ ارتفاع في مدة الخبرة لمفردات

عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدورات أو المشاركات في الصيرفة الإسلامية

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدورات أو المشاركات في الصيرفة الإسلامية

الدورات أو المشاركات في الصيرفة الإسلامية	العدد	النسبة %
لا	31	68.9
نعم	14	31.1
المجموع	45	100.0

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة لم يشاركوا في أي دورات أو مشاركات في الصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (68.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي شاركوا في بعض الدورات أو المشاركات في الصيرفة الإسلامية ويمثلون نسبة (31.1 %) من جميع مفردات عينة الدراسة.

خامساً: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

1- المعوقات الداخلية والتي يمكن ان تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا:

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الداخلية والتي يمكن ان تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	درجة الموافقة
1	عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة في مجال صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية.	التكرار	2	1	23	16	3	
		النسبة%	4.4	2.2	51.1	35.6	6.7	متوسطة

م	العبارة		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	درجة الموافقة
2	وجود ضعف في علم الفقهي الشرعي لدي العاملين بالمصرف.	التكرار	1	9	12	21	2	
		النسبة%	2.2	20.0	26.7	46.7	4.4	عالية
3	ضعف كفاءة الإداريين التنفيذيين في مجال الصيرفة الإسلامية.	التكرار	4	10	17	14	00	
		النسبة%	8.9	22.2	37.8	31.1	0.0	متوسطة
4	عدم قناعة المسئولين بالتعامل صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية	التكرار	4	15	18	8	00	
		النسبة%	8.9	33.3	40.0	17.8	0.0	متوسطة
5	عدم التركيز على الدورات التدريبية لدى العاملين بالمصرف للتعامل مع صيغ التمويل للصيرفة الإسلامية.	التكرار	2	7	18	14	4	
		النسبة%	4.4	15.6	40.0	31.1	8.9	متوسطة
6	قلة التوعية الثقافية بصيغ التمويل للصيرفة الإسلامية لدى المتعاملين مع المصرف.	التكرار	1	8	12	22	2	
		النسبة%	2.2	17.8	26.7	48.9	4.4	عالية
7	قلة الموارد المالية المخصصة في المصرف التي تمكنه من التعامل بكافة التمويل.	التكرار	5	6	19	11	4	
		النسبة%	11.1	13.3	42.2	24.4	8.9	متوسطة
8	تركيز سياسات التمويل في المصرف على المرابحة لقلة المخاطرة.	التكرار	3	8	15	18	1	
		النسبة%	6.7	17.8	33.3	40.0	2.2	عالية
9	عدم وجود لوائح خاصة لتنظيم العمل بالمصرف وفق الشريعة الإسلامية.	التكرار	10	8	18	9	00	
		النسبة%	22.2	17.8	40.0	20.0	0.0	متوسطة
10	تدني المستوى التقني وعدم وجود إدارة مخاطر قوية لدى المصرف لمواجهة مخاطر التعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية.	التكرار	2	14	22	6	1	
		النسبة%	4.4	31.1	48.9	13.3	2.2	متوسطة

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن:

أ- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. وجود ضعف في علم الفقهي الشرعي لدي العاملين بالمصرف.
2. قلة التوعية الثقافية بصيغ التمويل للصيرفة الإسلامية لدى المتعاملين مع المصرف.
3. تركيز سياسات التمويل في المصرف على المرابحة لقلة المخاطرة.

ب- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

1. عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة في مجال صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية.
2. ضعف كفاءة الإداريين التنفيذيين في مجال الصيرفة الإسلامية.
3. عدم قناعة المسئولين بالتعامل صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية
4. عدم التركيز على الدورات التدريبية لدى العاملين بالمصرف للتعامل مع صيغ التمويل للصيرفة الإسلامية.
5. قلة الموارد المالية المخصصة في المصرف التي تمكنه من التعامل بكافة التمويل.
6. عدم وجود لوائح خاصة لتنظيم العمل بالمصرف وفق الشريعة الإسلامية.
7. تدني المستوى التقني وعدم وجود إدارة مخاطر قوية لدى المصرف لمواجهة مخاطر التعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمعوقات الداخلية والتي يمكن ان تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

– مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الداخلية والتي يمكن ان تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة في مجال صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية.	3.38	.834	-2.667	.008
2	وجود ضعف في علم الفقهي الشرعي لدي العاملين بالمصرف.	3.31	.925	-2.150	.032
3	ضعف كفاءة الإداريين التنفيذيين في مجال الصيرفة الإسلامية.	2.91	.949	-.691	.489
4	عدم قناعة المسئولين بالتعامل صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية	2.67	.879	-2.419	.016
5	عدم التركيز على الدورات التدريبية لدى العاملين بالمصرف للتعامل مع صيغ التمويل للصيرفة الإسلامية.	3.24	.981	-1.608	.108
6	قلة التوعية الثقافية بصيغ التمويل للصيرفة الإسلامية لدى المتعاملين مع المصرف.	3.36	.908	-2.456	.014
7	قلة الموارد المالية المخصصة في المصرف التي تمكنه من التعامل بكافة التمويل.	3.07	1.095	-.304	.761
8	تركيز سياسات التمويل في المصرف على المرابحة لقلة المخاطرة.	3.13	.968	-.873	.383
9	عدم وجود لوائح خاصة لتنظيم العمل بالمصرف وفق الشريعة الإسلامية.	2.58	1.055	-2.692	.007
10	تدني المستوى التقني وعدم وجود إدارة مخاطر قوية لدى المصرف لمواجهة مخاطر التعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية.	2.78	.823	-1.753	.080

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة في مجال صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية.
2. وجود ضعف في علم الفقهي الشرعي لدي العاملين بالمصرف.
3. قلة التوعية الثقافية بصيغ التمويل للصيرفة الإسلامية لدى المتعاملين مع المصرف.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

ب- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. ضعف كفاءة الإداريين التنفيذيين في مجال الصيرفة الإسلامية.
2. عدم التركيز على الدورات التدريبية لدى العاملين بالمصرف للتعامل مع صيغ التمويل للصيرفة الإسلامية.
3. قلة الموارد المالية المخصصة في المصرف التي تمكنه من التعامل بكافة التمويل.
4. تركيز سياسات التمويل في المصرف على المرابحة لقلة المخاطرة.
5. تدني المستوى التقني وعدم وجود إدارة مخاطر قوية لدى المصرف لمواجهة مخاطر التعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة

ت- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:-

1. عدم قناعة المسئولين بالتعامل صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية

2. عدم وجود لوائح خاصة لتنظيم العمل بالمصرف وفق الشريعة الإسلامية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالمعوقات الداخلية والتي يمكن ان تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الداخلية والتي يمكن ان تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الداخلية والتي يمكن ان تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (10) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات الداخلية والتي تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات الداخلية والتي يمكن ان تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا	3.0422	.53150	.533	44	.597

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.533) بدلالة محسوبة (0.597) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود بعض المعوقات الداخلية التي يمكن ان تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا حيث أن:

1. عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة في مجال صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية.
2. وجود ضعف في علم الفقهي الشرعي لدي العاملين بالمصرف.
3. قلة التوعية الثقافية بصيغ التمويل للصيرفة الإسلامية لدى المتعاملين مع المصرف.
4. ضعف بعض الشيء في كفاءة الإداريين التنفيذيين في مجال الصيرفة الإسلامية.
5. قلة التركيز على الدورات التدريبية لدى العاملين بالمصرف للتعامل مع صيغ التمويل للصيرفة الإسلامية.
6. قلة بعض الموارد المالية المخصصة في المصرف التي تمكنه من التعامل بكافة التمويل.
7. تركيز سياسات التمويل في المصرف على المرابحة لقلة المخاطرة.
8. ضعف المستوى التقني وعدم وجود إدارة مخاطر قوية لدى المصرف لمواجهة

مخاطر التعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية.

2- المعوقات الخارجية والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا

جدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الخارجية والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	درجة الموافقة
1	عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.	التكرار	1	12	16	14	2	
		النسبة%	2.2	26.7	35.6	31.1	4.4	متوسطة
2	مدى إمكانية تطبيق معايير لجنة بازل بما يخص بالعمل بأدوات الصيرفة الإسلامية.	التكرار	1	5	28	9	2	
		النسبة%	2.2	11.1	62.2	20.0	4.4	متوسطة
3	عدم توفر الفرص الاستثمارية مما يضعف قدرة المصرف بالتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.	التكرار	1	9	20	12	3	
		النسبة%	2.2	20.0	44.4	26.7	6.7	متوسطة
4	عدم استقلالية المصرف وتدخل السلطات المختصة وفي الشؤون الإدارية للمصرف.	التكرار	4	9	19	9	4	
		النسبة%	8.9	20.0	42.2	20.0	8.9	متوسطة
5	غياب أو ضعف الرقابة الشرعية التفصيلية لعمل المصارف الإسلامية.	التكرار	3	17	16	7	2	
		النسبة%	6.7	37.8	35.6	15.6	4.4	منخفضة
6	عدم وجود سوق مالي إسلامي يتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.	التكرار	2	5	22	10	6	
		النسبة%	4.4	11.1	48.9	22.2	13.3	متوسطة
7	عدم قيام سلطة النقد بتقديم خطط تمويل وفقا للشريعة الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية.	التكرار	00	10	14	17	4	
		النسبة%	0.0	22.2	31.1	37.8	8.9	عالية
8	عدم توفر الظروف الأمنية والمناخ الاستثماري الملائم.	التكرار	1	7	15	12	10	
		النسبة%	2.2	15.6	33.3	26.7	22.2	متوسطة

م	العبارة		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	درجة الموافقة
9	عدم وجود بنية تشريعية وقانونية مساندة لأعمال الصيرفة الإسلامية.	التكرار	2	15	17	11	00	
		النسبة%	4.4	33.3	37.8	24.4	0.0	متوسطة
10	عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجلس إدارة المصرف، وتأثرها بالمصرف المركزي وتوجهاته.	التكرار	15	8	11	8	3	
		النسبة%	33.3	17.8	24.4	17.8	6.7	متوسطة

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة عالية على العبارة التالية:

(عدم قيام سلطة النقد بتقديم خطط تمويل وفقا للشريعة الإسلامية للتمويل)

ب- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

1. عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.
2. مدى إمكانية تطبيق معايير لجنة بازل بما يخص بالعمل بأدوات الصيرفة الإسلامية.
3. عدم توفر الفرص الاستثمارية مما يضعف قدرة المصرف بالتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.
4. عدم استقلالية المصرف وتدخل السلطات المختصة وفي الشؤون الإدارية للمصرف.
5. عدم وجود سوق مالي إسلامي يتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية..
6. عدم توفر الظروف الأمنية والمناخ الاستثماري الملائم.
7. عدم وجود بنية تشريعية وقانونية مساندة لأعمال الصيرفة الإسلامية.
8. عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجلس إدارة المصرف، وتأثرها بالمصرف المركزي وتوجهاته.

ت- درجة الموافقة منخفضة على العبارة التالية:

(غياب أو ضعف الرقابة الشرعية التفصيلية لعمل المصارف الإسلامية)

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمعوقات الخارجية والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)
- مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الخارجية والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.	3.09	.925	-.653	.514
2	مدى إمكانية تطبيق معايير لجنة بازل بما يخص بالعمل بأدوات الصيرفة الإسلامية.	3.13	.757	-1.166	.243
3	عدم توفر الفرص الاستثمارية مما يضعف قدرة المصرف بالتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.	3.16	.903	-1.161	.246
4	عدم استقلالية المصرف وتدخل السلطات	3.00	1.066	.000	1.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	المختصة وفي الشؤون الإدارية للمصرف.				
5	غياب أو ضعف الرقابة الشرعية التفصيلية لعمل المصارف الإسلامية.	2.73	.963	-1.768	.077
6	عدم وجود سوق مالي إسلامي يتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.	3.29	.991	-1.865	.062
7	عدم قيام سلطة النقد بتقديم خطط تمويل وفقا للشريعة الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية.	3.33	.929	-2.306	.021
8	عدم توفر الظروف الأمنية والمناخ الاستثماري الملائم.	3.51	1.079	-2.936	.003
9	عدم وجود بنية تشريعية وقانونية مساندة لأعمال الصيرفة الإسلامية	2.82	.860	-1.379	.168
10	عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجلس إدارة المصرف، وتأثرها بالمصرف المركزي وتوجهاته.	2.47	1.307	-2.698	.007

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. عدم قيام سلطة النقد بتقديم خطط تمويل وفقا للشريعة الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية.
2. عدم توفر الظروف الأمنية والمناخ الاستثماري الملائم.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

ب- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.
2. مدى إمكانية تطبيق معايير لجنة بازل بما يخص بالعمل بأدوات الصيرفة الإسلامية.
3. عدم توفر الفرص الاستثمارية مما يضعف قدرة المصرف بالتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.
4. عدم استقلالية المصرف وتدخل السلطات المختصة وفي الشؤون الإدارية للمصرف.
5. غياب أو ضعف الرقابة الشرعية التفصيلية لعمل المصارف الإسلامية.
6. عدم وجود سوق مالي إسلامي يتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.
7. عدم وجود بنية تشريعية وقانونية مساندة لأعمال الصيرفة الإسلامية.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة

ت- الدلالة المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية:-

1. عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجلس إدارة المصرف، وتأثرها بالمصرف المركزي وتوجهاته.

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالمعوقات الخارجية والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام

اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (13)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الخارجية والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الخارجية والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (13) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات الخارجية والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات الخارجية والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا	3.0533	.57271	.625	44	.535

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.625) بدلالة محسوبة (0.00) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود بعض المعوقات الخارجية التي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا وتتمثل هذه المعوقات في المعوقات التالية:

1. عدم قيام سلطة النقد بتقديم خطط تمويل وفقا للشريعة الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية.
2. عدم توفر الظروف الأمنية والمناخ الاستثماري الملائم.

3. ضعف البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.

4. ضعف إمكانية تطبيق معايير لجنة بازل بما يخص بالعمل بأدوات الصيرفة الإسلامية.

5. ضعف الفرص الاستثمارية مما يضعف قدرة المصرف بالتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.

6. عدم استقلالية المصرف وتدخل بعض السلطات المختصة وفي الشؤون الإدارية للمصرف.

7. ضعف الرقابة الشرعية التفصيلية لعمل المصارف الإسلامية.

8. ضعف السوق المالي الإسلامي الذي يتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.

9. ضعف البنية تشريعية وقانونية مساندة لأعمال الصيرفة الإسلامية

سادساً: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

ولاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بالمعوقات والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية) واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (14) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات والتي يمكن ان تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا	3.0478	.49508	.647	44	.521

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.647) بدلالة محسوبة (0.521) وجود بعض المعوقات التي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا وتتمثل هذه المعوقات في المعوقات التالية:

1. معوقات داخلية والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا
2. معوقات خارجية والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا

سابعاً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات ومن أهمها:

1. توجد بعض المعوقات الداخلية التي تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا حيث أن:

أ– عدم توفر كوادر مصرفية متخصصة في مجال صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية.

ب- وجود ضعف في علم الفقهي الشرعي لدي العاملين بالمصرف.

ت- قلة التوعية الثقافية بصيغ التمويل للصيرفة الإسلامية لدى المتعاملين مع المصرف.

ث- ضعف بعض الشيء في كفاءة الإداريين التنفيذيين في مجال الصيرفة الإسلامية.

ج- قلة التركيز على الدورات التدريبية لدى العاملين بالمصرف للتعامل مع صيغ التمويل للصيرفة الإسلامية.

ح- قلة بعض الموارد المالية المخصصة في المصرف التي تمكنه من التعامل بكافة التمويل.

خ- تركيز سياسات التمويل في المصرف على المرابحة لقلة المخاطرة.

د- ضعف المستوى التقني وعدم وجود إدارة مخاطر قوية لدى المصرف لمواجهة مخاطر التعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية.

2. توجد بعض المعوقات الخارجية التي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال إفريقيا وتتمثل هذه المعوقات في المعوقات التالية:

أ- عدم قيام سلطة النقد بتقديم خطط تمويل وفقا للشريعة الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية.

ب- عدم توفر الظروف الأمنية والمناخ الاستثماري الملائم.

ت- ضعف البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.

ث- ضعف إمكانية تطبيق معايير لجنة بازل بما يخص بالعمل بأدوات الصيرفة الإسلامية.

ج- ضعف الفرص الاستثمارية مما يضعف قدرة المصرف بالتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.

ح- عدم استقلالية المصرف وتدخل بعض السلطات المختصة وفي الشؤون الإدارية للمصرف.

خ- ضعف الرقابة الشرعية التفصيلية لعمل المصارف الإسلامية.

د- ضعف السوق المالي الإسلامي الذي يتعامل بكافة أدوات الصيرفة الإسلامية.

ذ- ضعف البنية تشريعية وقانونية مساندة لأعمال الصيرفة الإسلامية

التوصيات:

يوصي الباحثان إدارة مصرف شمال أفريقيا بما يلي:

1. الرفع من كفاءة الإداريين التنفيذيين, وعمل دورات تدريبية متخصصة للعاملين بالمصرف في مجال الصيرفة الإسلامية.
2. توفير إدارة مخاطر قوية لدى المصرف لمواجهة مخاطر التعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية
3. قيام سلطة النقد بتقديم خطط تمويل وفقا للشريعة الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية.
4. توفير الظروف الأمنية والمناخ الاستثماري الملائم.
5. الرفع من مستوى البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي, توفير البنية تشريعية وقانونية مساندة لأعمال الصيرفة الإسلامية
6. تطبيق معايير لجنة بازل بما يخص بالعمل بأدوات الصيرفة الإسلامية.
7. الرفع من مستوى استقلالية المصرف وتدخل بعض السلطات المختصة وفي الشؤون الإدارية للمصرف.

المراجع

1. أبو محيميد، موسى عمر (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
2. البقاعي، أنس (2014). تجربة المصارف الإسلامية في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1).
3. البلداوي, عبد الحميد عبد المجيد, (1997) الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية, دار الشروق,عمان, الطبعة الأولى.
4. البياتي, محمود مهدي (2005). تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS – الطبعة الأولى, دار الحامد – عمان.
5. بوزيد، عصام (2010). التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
6. جبارة، زنيب حسن، و إجبارة، عبدالمنعم (2016). دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة البحوث الأكاديمية، العدد (5).
7. حجاوي، أحمد (2011). إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
8. درغال، رشيد (2007). دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخصر، الجزائر.
9. رزق الله, عايدة نخلة (2002). دليل الباحثين في التحليل الإحصائي – الطبعة الأولى– دار الكتب– القاهرة.

10. الرفيعي، افتخار محمد، و حسن، خميس محمد، و عبد، أحمد ياسين (2012). المصارف الإسلامية و دورها في عملية التنمية الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (31).

11. الصالحي، أركان حيدر، و آمين، جمال محمد (2012). التمويل الإسلامي و دوره في معالجة الأزمة الاقتصادية في الشريعة الإسلامية. مجلة جامعة كركوك، العدد (2).

12. المشني، رويدة أيوب، و ناشف، مآب معاوية (2018). دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية.

13. عاشور, سمير كامل وسامية أبو الفتوح(1995). الاختبارات اللامعلمية – الطبعة الأولى– معهد الإحصاء.

14. عبادة، ابراهيم عبد الحليم، ملحم، ميساء منير (2019). الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن. مجلة دراسات الشريعة والقانون، العدد (3).

15. غراف، أمنية (2012). دور الصيرفة الإسلامية في الحد من خطر عولمة النشاط المصرفي. رسالة ماستر غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

16. فراح، عماد (2014). دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماستر غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

17. محمد، أسماء جاسم (2019). الدور التمويلي للمصارف الإسلامية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

18. محمد، سعد عبد (2018). معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد خاص بالمؤتمر العلمي السابع، ص ص 29– 50.

19. مشتهي، بهاء الدين بسام (2011). دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996– 2008. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.

20. مقداد، محمد إبراهيم، و حلس، سالم عبدالله (2005). دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (1).

21. نصر الله، يحيى غالب حسن (2017). أدوات التمويل الإسلامي و دورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

22. هربان، سمير (2015). صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.